

الإجابة النموذجية لامتحان السداسي السادس في مقياس الإفلاس والتسوية القضائية

الجزء الأول: أجب عن الأسئلة التالية بصح أو خطأ مع وجوب التعليل في حالة الإجابة بخطأ: (10 نقاط)

1. رد الاعتبار القانوني يكون بطريقة آلية دون تقديم طلب من المفلس. **(صحيح) (01 ن)**
2. يبطل الصلح إذ أكتشف أن المفلس قام بإخفاء بعض أمواله. **(صحيح) (01 ن)**
3. يحق للوكيل المتصرف القضائي في بيع السلع النفعية دون أخذ رأي القاضي المنتدب. **(صحيح) (01 ن)**
4. يترتب على حكم شهر الإفلاس المدين غل يده عن التصرف في أمواله وإدارتها. **(صحيح) (01 ن)**
5. حسب القانون التجاري، يجوز أن يصدر طلب شهر الإفلاس بناء على طلب جماعة الدائنين. **(خطأ) (0.5 ن)**
حسب القاضي التجاري، يجوز أن يصدر طلب شهر الإفلاس بناء على طلب المدين، جماعة الدائنين، ومن تلقاء ذات المحكمة. (0.5 ن)
6. يعين القاضي المنتدب في بداية كل سنة قضائية بأمر من رئيس المحكمة. **(خطأ) (0.5 ن)**
يعين القاضي المنتدب في بداية كل سنة قضائية بأمر من رئيس المجلس القضائي. (0.5 ن)
7. يهدف نظام الإفلاس إلى حماية مصلحة الدائنين من تصرفات المدين الضارة بهم. **(صحيح) (01 ن)**
8. يتم تعيين المراقب وعزله إلا بأمر من القاضي المنتدب. **(صحيح) (01 ن)**
9. تعبر فكرة توقف التاجر عن دفع ديونه عن فكرة الإعسار المالي في القانون المدني. **(خطأ) (0.5 ن)**
تعبر فكرة توقف التاجر عن دفع ديونه عن فكرة الإفلاس في القانون التجاري. (0.5 ن)
10. فترة الريبة هي الفترة التي تقع بين تاريخ توقف المفلس عن الدفع وتاريخ شهر إفلاس. **(صحيح) (01 ن)**

الجزء الثاني: أجب بدقة واختصار على الأسئلة التالية: (10 نقاط)

1. تكلم عن مهام الوكيل المتصرف القضائي بصفته من أهم وأبرز أشخاص التفليسة. (2.5 ن)

✓ القيام بالإجراءات التحفظية لحماية لحقوق الدائنين

✓ تسجيل الرهن العقاري لصالح جماعة الدائنين

✓ يحضرووضع الميزانية في حالة عدم قيام المدين بإيداعها

✓ جرد أموال المدين

✓ بيع المنقولات

2. حدد أوجه الاختلاف والتشابه بين الإفلاس والتسوية القضائية. (2.5 ن)

✓ أوجه التشابه:

يتشابه النظامان من حيث وجوب توفر الشروط الموضوعية المتمثلة في صفة التاجر أو الخضوع للقانون التجاري، وصفة التوقف عن الدفع. والشروط الشكلية المتمثلة في صدور الحكم من محكمة الإفلاس المختصة ونشره وفق للطرق والآجال القانونية، وكذا أشخاص التفليسة.

✓ أوجه الاختلاف:

الإفلاس هو التنفيذ على أموال المدين المفلس وغل يده عن التصرف في أمواله الحاضرة والمستقبلية، أما التسوية القضائية فهي منح فرصة جديدة لسداد ديونه.

3. يقوم نظام الإفلاس على عدة مبادئ، أذكرها. (بدون شرح) (2.5 ن)

✓ غل يد المدين عن إدارة أمواله والتصرف فيها.

✓ المساواة بين الدائنين.

✓ إشراف السلطة القضائية على إجراءات التفليسة.

✓ تبسيط إجراءات الإفلاس.

✓ رعاية المدين المفلس.

✓ تجريم الإفلاس.

4. مما تتكون الأشخاص القائمة بأعمال التفليسة؟ (بدون شرح) (2.5 ن)

✓ الأشخاص القضائية: الوكيل المتصرف القضائي، القاضي المنتدب، محكمة الإفلاس، النيابة العامة.

✓ الأشخاص غير القضائية: المراقبان، المدين المفلس، جماعة الدائنين.

عنايه الامام الخوادم

السؤال الأول (06 ن) إشرح باختصار العناصر المقابلة للكلمة النقدية.

1. المبادىء التي تقوم عليها النقدية
2. المبادئ لصياغة النقود الاقتصادية بين (المؤسسات)
3. أهدافها (حكومة) أي تنقيحها لخلق وتسهيل هذه العناصر
4. صياغة النقد الخارجية وتسهيل التوزيع والإنتاج
5. المبادئ
6. المبادئ لصياغة نقد الحكومة (مرد في الخزينه)
7. المبادئ لصياغة نقد البنوك (إعادة تمويل البنوك)
8. المبادئ لصياغة نقد النقدية (وهي عمل البنوك غير النقدية)
9. تدخل في الحالات السابقة

السؤال الثاني (06 ن) أ- أذكر أهم الانتقادات الموجهة لمفهوم الكلاسيك لسعر الفائدة.

1. أهم لهذه الانتقادات هي
2. ليست بالضرورة الادخار والادخار هو المبدأ الوحيد
3. معدل الفائدة بالهناك عوامل أخرى
4. ليس بالضرورة انفقوا المال عند حسن تحول حساب ال
5. استتكر وقتا طويلا
6. كما سبب كثر وانما أن معدل الفائدة مع تزايد
7. لا يتكبر الحقيق في هذا أن معدل الفائدة يدور دائما
8. في البنوك والادخار
9. الادخار لا يتكبر فيه معدل الفائدة مع تزايد
10. بالهناك عوامل أخرى ومنها العوامل النفسية

ب- فيما يتمثل تأثير معدل الفائدة على الإقتصاد ككل ؟

- 1) تسهيل الائحة البنكية وتمويلها في
- 2) تسهيل الادخار وحسب النهج الاقتصادي ككل
- 3) الجاهزة في رؤوس الأموال من أجل الاستثمار وتحسين الأحوال
- 4) التي اقترحت على مصرفي كل من معدل التضخم وسرعة صرف
- 5) معبر من الأدوات البنكية النقدية
- 6) لوترياً بين المصارف المتبع من طرف البنوك
- 7) بعد ذلك تمويلها من الأموال المتاحة

السؤال الثالث (08ن) : في إطار تطبيق السياسة النقدية من طرف البنك المركزي : أ- ماهي الأدوات المستعملة في التحكم في

الكتلة النقدية.

- 1) تسهيل الائحة البنكية وتمويلها في
- 2) تسهيل الادخار وحسب النهج الاقتصادي ككل
- 3) الجاهزة في رؤوس الأموال من أجل الاستثمار وتحسين الأحوال
- 4) التي اقترحت على مصرفي كل من معدل التضخم وسرعة صرف
- 5) معبر من الأدوات البنكية النقدية
- 6) لوترياً بين المصارف المتبع من طرف البنوك
- 7) بعد ذلك تمويلها من الأموال المتاحة

ب- ناقش شروط نجاح السياسة النقدية.

- 1) تسهيل الائحة البنكية وتمويلها في
- 2) تسهيل الادخار وحسب النهج الاقتصادي ككل
- 3) الجاهزة في رؤوس الأموال من أجل الاستثمار وتحسين الأحوال
- 4) التي اقترحت على مصرفي كل من معدل التضخم وسرعة صرف
- 5) معبر من الأدوات البنكية النقدية
- 6) لوترياً بين المصارف المتبع من طرف البنوك
- 7) بعد ذلك تمويلها من الأموال المتاحة

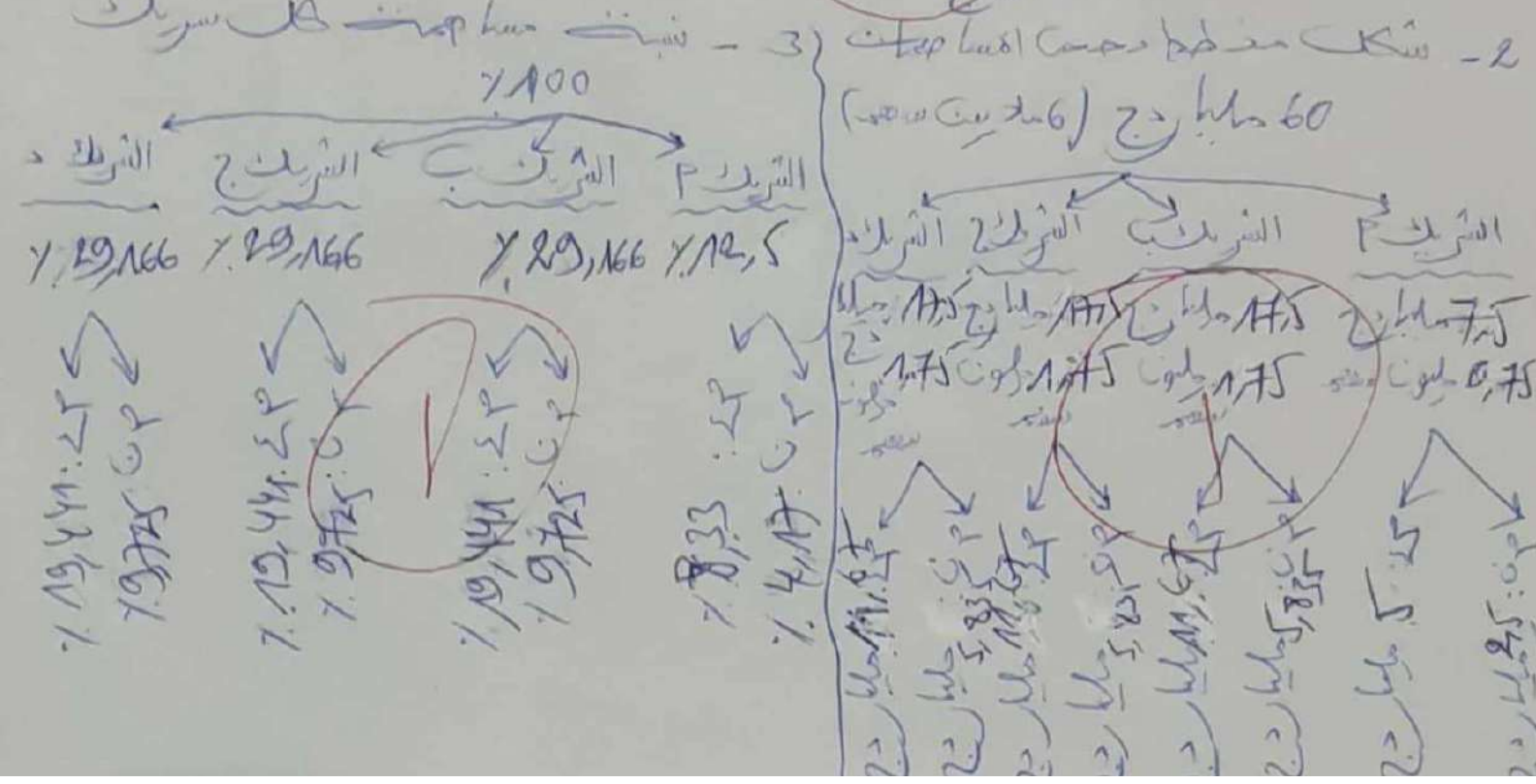
السنة الثالثة لبطانة اقتصاد نفدي وبنكي
 الحد الفردي جب كفيات الجوزة الاملا مية

الجواب الاول (01 نقاد)

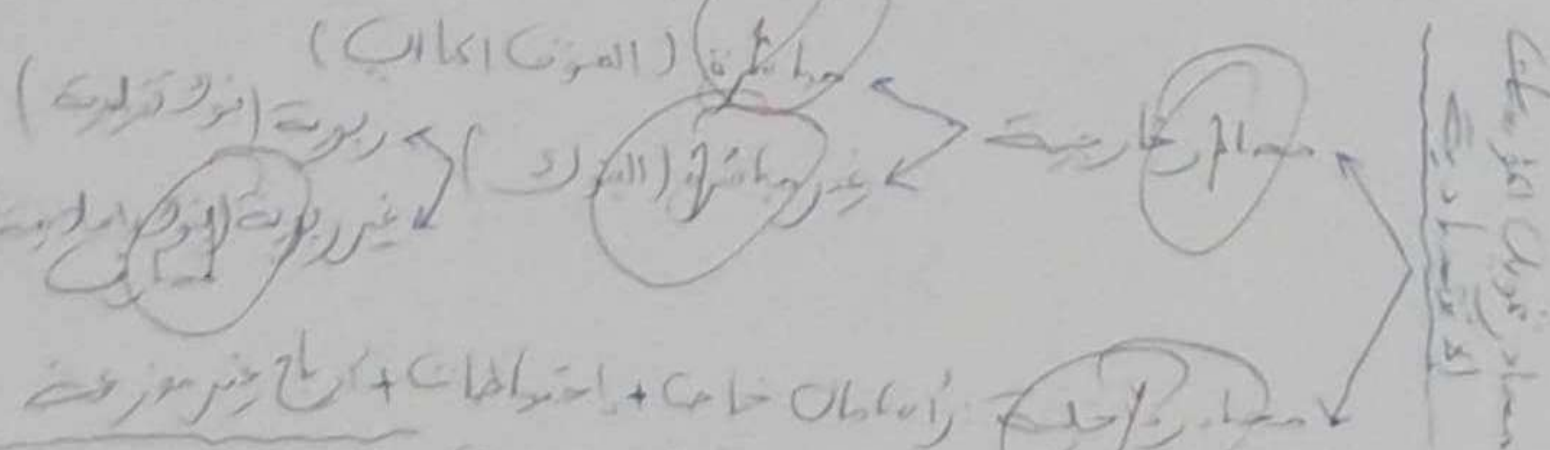
- مصادر المصارف الاملا مية جب تدفقات مالية داخلية مستقطبة من الحصول على قروض ودائع و استثمارات (مصادر تمويل خارجية او تزويد المصارف الخاصة بالبنك (مصادر تمويل داخلية)
- اما باستخدامات المصارف الاملا مية جب تدفقات مالية خارجية غير شاملة جميع تمويل الاملا مية

الجواب الثاني (04 نقاد)

- 1- تم ذكر عبارة المصارف الاملا مية عبارة عن شركة مساهمة عدد الاسهم = 20 مليون سهم (20 مليون سهم) (نقطة 3 م)
- المساهمات الزمنية = 20 مليون ريال { مجموع المساهمات = 60 مليون ريال
- المساهمات الجارية = 40 مليون ريال
- عدد الاسهم = $\frac{60 \text{ مليون ريال}}{2 \times 10000} = 6$ ملايين سهم



الصورت الثالث (٥٢ نظام)



الصورت التجريبية : (١٥٠ دفنًا)

- 1- صيغة المشاركة الحقيقية بالتملك هي: شركة بسعطين فيها المسوق العفلاويك من الصلوات معاه في المايك دفعه واحد ا او على عدة دفعات حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها.
- 2- صيغة المشاركة الحقيقية بالتملك لا تتطلب ضرور تقويم البرك اماكن وتعد من الزروع العول، واما المشاركة في اماكن / اما كما ذكر في السؤال فتلك المقصود بها حصة المشاركة.
- 4- حساب حصة الشريك من الارباح الموزعة:

قائمة الأرباح ٥٢ مليون دج
 المشاركة النقدية للشريك "أ" (١٤٥)
 $7.40 \times 02 \text{ مليون} = 800,000 \text{ دج}$
 قائمة التمويل ٥٢ مليون - ٨٠٠,٠٠٠ دج = ٤٢٠٠,٠٠٠ دج

الأرباح الشريكة = ١٠٠,٠٠٠ دج / الأرباح الشريكة = ٣٠٠,٠٠٠ دج
 الربح الحافض الأرباح الشريكة = ٣٠٠,٠٠٠ دج - ١٠٠,٠٠٠ دج = ٢٠٠,٠٠٠ دج
 حصة الشريك من الربح الشريكة = $\frac{1}{2} \times 200,000 = 100,000 \text{ دج}$

3- حصة البنل ع = حصة الربح الشريكة = $\frac{3}{4} \times (100,000 - 200,000) = 75,000 \text{ دج}$
 5- مبلغ رأس المال الاجمالي المضاف = ١٠٠,٠٠٠ دج - ٧٥,٠٠٠ دج = ٢٥,٠٠٠ دج

6- صافي ارباحها = $\frac{200,000}{25,000} = 80 \text{ دفنًا}$
 7- الربح الذي يعطيه البنك بعد انهاء الشريك = $80 \times 75,000 = 6,000,000 \text{ دج}$

8- حصة التمويل الحافض للمقرض = $75,000 + 100,000 + (80 \times 1,000,000) = 80,750,000 \text{ دج}$
 = ٨٠,٧٥٠,٠٠٠ دج

السنة الثالثة اقتصاد نقدي وبنكي امتحان في مقياس النظام المصرفي الجزائري

نص الامتحان:

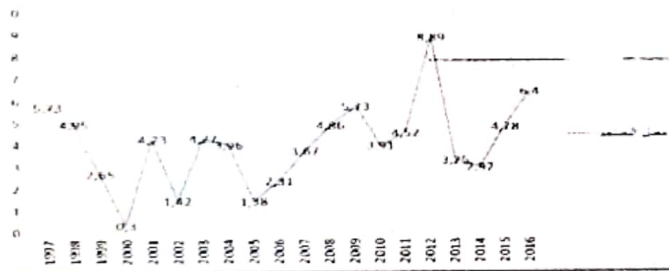
تعتبر المنظومة المصرفية من أهم الأدوات التي تحقق الاستقرار و التوازن الاقتصادي، حيث يعتبر دورها حاسما في التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية كالتضخم و سعر الصرف... الخ، ففي نهاية الثمانينات أظهرت التجارب بأن التأثير على

المتغيرات النقدية عن طريق التحكم في المتغيرات الوسيطة لم تكن فعالة في التحسين من أداؤها مما دفعها في بداية التسعينات إلى تبني أساليب حديث على سبيل المثال سياسة استهداف التضخم وهدف هذه السياسة هو التحكم في المستوى العام للأسعار و بالتالي تحقيق استقرار دائم للمؤشرات الاقتصادية الكلية.

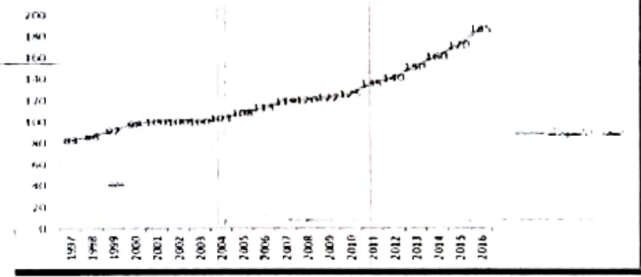
مستندا على مكتسباتك و المنحنيات أسفله اجب على الأسئلة في شكل مقال:

- 1- قارن بين منحنى الكتلة النقدية، أسعار الاستهلاك ومعدلات التضخم مبرزا اهم الملاحظات مع تفسيرها اقتصاديا؟5ن
- 2- من خلال حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص بالنسبة للناتج المحلي الخام ماهي اهم الاستنتاجات التي يمكنك تسجيلها؟5ن
- 3- من خلال ما سبق من منحنيات ما هو تقييمك للمنظومة المصرفية من ناحية الأهداف المسطرة والمحققة؟5ن
- 4- ما هي أهم التوصيات التي تراها مناسبة للنهوض بالمنظومة المصرفية الجزائرية؟5ن

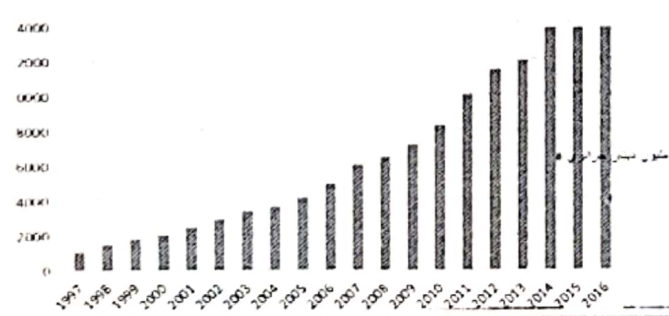
معدل التضخم



اسعار الاستهلاك

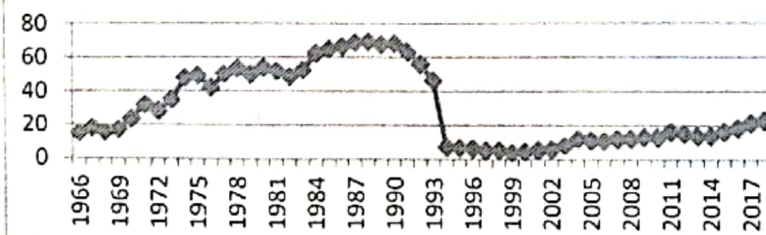


مليون دينار جزائري



تطور الكتلة النقدية بالمليون دج

القروض الموجهة للقطاع الخاص / ناتج المحلي الخام



القروض الموجهة للقطاع الخاص / ناتج المحلي الخام

الحل النموذجي: مقياس النظام المصرفي الجزائري

من خلال المنحنيات الثلاثة نجد ان مؤشر اسعار الاستهلاك قد اتجه للتزايد بشكل مستمر خلال فترة الدراسة و يعود هذا الارتفاع المتزايد في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني نتيجة التوسع النقدي و حسب تقارير بنك الجزائر بعد رفع الدعم على بعض المواد الغذائية و اهم المؤشرات المؤثرة فيه و ترجع تلك الزيادات المتتالية الى تزايد معدلات التضخم التي يعود تذبذبها الى تفاوت الاجراءات والسياسات المتبعة و المحاولات الرامية للحد من الضغوط التضخمية و التي نجحت في بعض السنوات و فشلت في الأخرى.

كما نلاحظ ان معدل التضخم خلال الفترة 2000 - 1997 شهدت معدلات التضخم انخفاضا مهما من % 5.73 عام 1997 الى ان وصلت الى % 0.30 سنة 2000 ، و هو ادنى معدل تضخم بعد تحرير الاسعار عرفته الجزائر منذ الاستقلال، و يمكن تفسيره بالقرارات الصارمة و كذا الاضافة التي و نتائج تطبيق مبادئ قانون النقد و القرض، اما خلال الفترة 2010 - 2001 فقد تميزت هذه الفترة الزمنية استقرار الاوضاع الأمنية و ارتفاع المداخيل بعد ارتفاع اسعار المحروقات و بالتالي ضخ كتلة نقدية و هو ما يبرر ارتفاع معدلات التضخم لآكن ما هو غير مبرر الفترة 2013 الى 2016 نلاحظ ارتفاعا مستمرا لمعدلات التضخم رغم السياسة النقدية المعلنة في استهداف التضخم و هذا ما يفقد السياسة النقدية مصداقيتها كشرط أساسي لتحقيق فاعلية جيدة كما يجب الاشارة أن هذه الفترة كذلك عرفت انهيارا لأسعار المحروقات مما لا يبرر هذا التضخم حيث يعتبر تضخما مستوردا ناتجا عن انهيار العملة الوطنية و كذا ضعف الاقتصاد الوطني.

لاحظنا ان النظام البنكي في الجزائر لا يرقى الى التطلعات و الطموحات التي هي مسطرة من طرف الحكومة للنهوض بالاقتصاد الجزائري و الدفع بعجلة النمو الإقتصادي و خاصتا في ضل التحديات المستقبلية التي تواجهها الجزائر بعد انهيار أسعار المحروقات التي تمثل الدخل الرئيسي للاقتصاد الجزائري ان لم نقل الدخل الوحيد و قد رثينا من خلال المنحنيات السابقة أن النظام البنكي يكلف خسائر لخزينة الدولة و خاصة في مجال منح القروض الموجهة للقطاع الخاص و اصدار النقود بالطريقة التقليدية او الغير تقليدية عوض المساهمة في النمو الاقتصادي شأنه شأن التضخم النقدي الذي يثقل كاهل المستهلك البسيط و كذا يعمل على كبح النمو الاقتصادي فإن جل المؤشرات لا تبشر بخير يجب أن نتدارك الأخطاء في أسرع الأجال و بالتالي يجب البحث عن البدائل التي من شأنها تقديم القيمة المضافة و ذلك لا يتم إلا بتسليط الضوء و تطوير النظام البنكي و المالي لمصاحبة تلك الاستثمارات البديلة فلا يمكن تحقيق نمو و تطورا اقتصاديا بنظام بنكي و مالي لا يرقى الى المستويات المطلوبة.

الحياة النموذجية على مقياس تقنيات وأيمان البنوك

الجواب الأول (504)

الحساب الموقت هو حساب يستخدم لفترة محددة وعرضت بعين في سياقات المحاسبة والمالية
تستخدم لتسجيل الإيرادات والمصروفات خلال فترة زمنية محاسبية معينة، وعند فترة
تخلو، وينقل صافي الربح والخسارة إلى حسابات دائمة مثل حساب الربح المصنعة
التسويات مع البنوك إنشأتها لمصلحة أو لمصلحة أخرى تمنح عند مصادقة الإدارة على الوثائق الخاصة
التي تسجل إنفاقها والباقي ويتصل بذلك لمنع هذه القروض للزبون يكون الفاعل يتأخر
عند الانتهاء من الاستعمال

البنك الإلكتروني هو نوع من الخدمات المصرفية التي تستخدم لأجراء المعاملات المالية عبر الإنترنت
الصفاء الاحتياطي هو نوع من الصفات المقدمة لضمان سداد القروض أو الديون في حالة
عدم قدرة المقترض أو المدين في الوفاء بالتزاماته ويستخدم بكثرة لضمان الوثوق
التجاري وبالتالي يسهل تداولها ويصل الدرّة التجاري تداول بسهولة كالنقد
الجواب الثاني

المقارنة بين تسهيلات المصروف والسحب المكتشف (2)
تسهيلات المصروف السحب المكتشف

تقال - كلاهما من قروض الاستغلال العامة (504)
التي لا لها من الأمانة قصير أجل الموجه لتمويل نشاط الاستغلال (504)
موجه لتمويل الأثر الذي يطرأ على
المدين كغطاء مبرور لقبول القرض (504)
لا تتحدى كأيوم أو شهرًا (504)
موجه لتمويل رأس المال العامل (504)
تستمر من 12 يوم إلى السنة (504)

المقارنة بين اقتصاد الاستدانة وأصول رأس المال (2)
اقتصاد الاستدانة
تقال - كلاهما يستعمل لأصول التمويل (504)
السوق المالية

المقارنة
اقتصاد دول الدول المتقدمة
الاقتصاد في دول العالم الثالث
اقتصاد دول العالم الثالث
اقتصاد دول العالم الثالث
اقتصاد دول العالم الثالث

الجواب الثالث (504)

تسمى هذه المرحلة الدراسية المالية للمشروع (504)
الطرق المستخدمة
1- الطريقة المستخدمة في حالة بيئة التنازل (504)
2- طريقة فترة استرداد رأس المال حسب المدة التي يستغرقها الاستثمار (504)

أجل استرداد قيمة أو تكلفة الأصل بواسطة تكلفة الأصل بواسطة الإيراد أو الربحية أو الربح
وتبر اختيار المشروع الذي يتر فيه استحقاقه - تكلفة الاستثمار في الأصل

